آثار الحرب والصراعات

على المرأة اليمنية ودورها في إحلال السلام

2017-2015

المرصد اليمني لحقوق الإنسان

2017

آثار الحرب والصراعات

على المرأة اليمنية ودورها في إحلال السلام

2015- 2017م

إعداد

د/ مريم عبدالله الجوفي

اشراف ومراجعة:

د/يحيى صالح محسن

مكية صالح مجلي

تصحيح لغوي

عبد الإله القُدسي

تصميم الغلاف

صامد السامعي

كافة الحقوق محفوظة للمرصد اليمني لحقوق الإنسان

2017

مصادر الصور في الغلاف: الصورة الرئيسية من www.alquds.com

مصادر الصور الأخرى من اليمين: 1- www.dw.com 2-almasdaronline.com 3- s.newsweek.com

مقدمة :

يعاني اليمن في معظم مناطقه أوضاعاً مأساوية منذ بدء الاقتتال الداخلي والتدخل الخارجي، فقد تعرض الكثير من السكان لشتى أنواع الانتهاكات والعنف تحت وطأة الحصار والقصف، حيث لم يفرق بين الأهداف العسكرية والمؤسسات المدنية الحيوية، مما أضر بمصالح الشعب اليمني ومقدراته، فضلاً عن قتل وجرح آلاف المدنيين معظمهم من النساء والأطفال.

لذا فإن تدمير المنازل من جراء الضربات الجوية والاحتراب الداخلي قد أدى إلى نزوح الآلاف من المناطق الساخنة، ونتيجة لهذا النزوح تعرض كثير من النساء للانتهاكات والعنف، علاوة على فقدان الممتلكات، والسكن، والمعاناة النفسية والجسدية خلال عملية النزوح، إلى مخيمات تفتقر إلى أدنى وسائل العيش الكريم، من مسكن، ومأكل، وانعدام الخدمات الصحية، وفقدان الخصوصية في المخيمات التي تتصف بحشر عدد من الأسر في خيمة أو في غرفة واحدة، واشتراكهم جميعاً في حمام واحد.

إن للحرب آثاراً مدمرة نالت مختلف نواحي الحياة، وزادت من وطأتها على النساء ولاسيما الآثار الاقتصادية وازدياد معدلات الفقر في أوساط النساء.

ستتناول هذه الدراسة انعكاسات الحرب على كل جوانب الحياة الاجتماعية والصحية والاقتصادية للمرأة اليمنية.

إلى جانب دور المرأة في عملية بناء السلام، والإمكانيات المتاحة لإشراك المرأة في عمليات بناء السلام والتسوية السياسية.

المحتويات

القسم الأول

المحور الأول : العنف الممارس ضد المرأة اليمنية أثناء الحرب الراهنة 4
أهم المفاهيم والمصطلحات التي سترد في الدراسة..... 4
مفهوم العنف 4
مفهوم العنف ضد المرأة 4
مفهوم العنف المبني على النوع الاجتماعي 5
إساءة المعاملة..... 5
الضرر..... 6
الانتهاك..... 6
التمييز ضد النساء..... 6
المساواة الفعالة..... 6
المشاركة..... 6
الحماية..... 7
الرصد..... 7
الآليات القانونية الدولية لحماية النساء من العنف..... 8
المحور الثاني: العنف الممارس ضد المرأة اليمنية أثناء الحرب الراهنة..... 13
مقدمة..... 13
أوضاع المرأة اليمنية قبل اندلاع الحرب..... 14
أوضاع المرأة اليمنية أثناء الحرب..... 16
انعكاسات الحرب على الوضع الاجتماعي للمرأة..... 21
انعكاسات الحرب على الوضع الصحي للمرأة اليمنية..... 24
انعكاسات الحرب على الوضع الاقتصادي للمرأة اليمنية..... 26

القسم الثاني

ما دور المرأة في عملية بناء السلام؟..... 29
واقع المرأة اليمنية السياسي قبل الحرب..... 29
مشاركة النساء في عملية التغيير..... 31
دور المرأة في عملية بناء السلام..... 32
التوافق النسوي اليمني من أجل الأمن والسلام..... 33
مبادرة شريكات السلام..... 35
كيانات سياسية مدنية (منظمات مجتمع مدني – مبادرات) 35
المشاركة في بناء القدرات والتمكين السياسي.....
المشاركة في نشر ثقافة السلام..... 36
الإمكانيات المتاحة لإشراك المرأة في عمليات السلام..... 36
التـوصيـات..... 38
المراجع..... 39

تتكون الدراسة من قسمين رئيسين:

- **القسم الأول:** العنف الممارس ضد المرأة اليمنية أثناء الحرب الراهنة.
- **القسم الثاني:** المرأة وبناء السلام في اليمن.

ويسبق ذلك تسليط الضوء على وضع المرأة قبل الحرب.

الهدف من الدراسة: الكشف عما تعانيه المرأة اليمنية من عنف وانتهاك لحقوقها التي نصت عليها المواثيق الدولية، والقانون الدولي الإنساني, وقانون حقوق الإنسان واتفاقيات جنيف الأربع في أوقات الحرب.

أهمية الدراسة: زيادة الوعي والمعرفة بأثر الحرب على حياة المرأة اليمنية, وإبراز ما تكابده من مشقة وعناء، جراء الأوضاع التي تفرضها الحرب, وما تكابده من مشقة في توفير الاحتياجات الضرورية لأفراد أسرتها.

منهج الدراسة: ستعتمد الدراسة على المنهج التحليلي الوصفي، الذي من خلاله تحاول الباحثة وصف وإبراز ما تتعرض له المرأة من عنف بكل أشكاله، من خلال الدراسات السابقة والتقارير الدولية والإحصائيات المتوافرة.

مفاهيم ومصطلحات الدراسة: سنتناول أهم المصطلحات والمفاهيم التي سترد في الدراسة.

الدراسة ستقوم بالإجابة على التساؤلات التالية:

- ما أشكال العنف الممارس ضد المرأة اليمنية أثناء الحرب الراهنة؟
- ما انعكاسات الحرب على الوضع الاجتماعي للمرأة اليمنية؟
- ما انعكاسات الحرب على الوضع الصحي للمرأة اليمنية؟
- ما انعكاسات الحرب على الوضع الاقتصادي للمرأة اليمنية؟
- ما دور النساء في عملية بناء السلام؟
- ما الإمكانيات المتاحة لإشراك المرأة في عمليات السلام؟

القسم الأول

المحور الأول

العنف الممارس ضد المرأة اليمنية أثناء الحرب الراهنة

يتناول هذا المحور المفاهيم والمصطلحات التي سترد في الدراسة، وكذلك الآليات القانونية الدولية لحماية النساء من العنف.

أهم المفاهيم والمصطلحات التي سترد في الدراسة:

قبل الخوض في القوانين والمواثيق الدولية المعنية بحقوق المرأة، لاسيما أثناء النزاعات المسلحة، لابد من إيراد معاني أهم المصطلحات، والمفاهيم المستخدمة في هذه الدراسة وذلك على النحو التالي:

- **مفهوم العنف:**

من المفاهيم المركبة متعددة الصور والأبعاد، والمستويات نجدُ من الصعوبة بمكان جمع كل هذه الصور والأبعاد في إطار مفهوم واحد, وعلى هذا نلحظ أن تعريف العنف في علم الاجتماع أو علم النفس يختلف عن تعريفه في علم السياسة أو القانون.[1]

إذاً فالعنف هو استخدام القوة للسيطرة على شخص آخر، أو أشخاص آخرين، ويشمل العنف أي إساءة في المعاملة، أو إكراه، أو ضغط نفسي، أو إيذاء بدني، أو اجتماعي، قد يكون العنف في شكل تهديد، أو تخويف، أو اعتداء جسدي، أو تهديد بالسلاح، ويمكن أن يكون العنف اقتصادياً، ويمكن أن يكون العنف مباشراً، ويمكن أن يكون مستتراً.

[1] عبادة، مديحة أحمد، أبو دوح، خالد كاظم / العنف ضد المرأة، دراسات ميدانية حول العنف الجسدي والعنف الجنسي، القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2008م، صـ 16.

- **مفهوم العنف ضد المرأة:**

أي فعل عنيف ضد المرأة والذي ينجم عنه أو يُخيّل أن ينجم عنه أذى أو معاناة جسمية أو جنسية أو نفسية للمرأة، بما في ذلك التهديد باقتراف هذا الفعل، أو الإكراه، أو الحرمان التعسفي من الحرية، سواءً وقع ذلك في الحياة العامة أم الخاصة.[2]

وهذا التعريف الذي اعتمدته الأمم المتحدة (المعروف بالإعلان العالمي للقضاء على العنف ضد المرأة، المادة الأولى عام 1993م).[3]

- **مفهوم العنف المبني على النوع الاجتماعي:**

أي فعل يصيب أو يرجح أن يصيب امرأة أو رجل أو فتاة أو صبي بأذى، أو معاناة بدنية، أو جنسية، أونفسية بسبب نوعها الاجتماعي، إذ ينجم العنف المبني على النوع الاجتماعي، عن عدم المساواة والتعسف في استخدام السلطة بسبب النوع، ويشمل كل أنواع العنف: الجنسي والعائلي، والاتجار بالبشر، والإكراه على الزواج، أو الزواج المبكر، والدعارة، والدعارة القسرية، والاستغلال، والاعتداء الجنسي، والحرمان من الموارد والخدمات.

والعنف القائم على النوع الاجتماعي في حالة الطوارئ هو مصطلح يشمل كل فعل يرتكب ضد إرادة شخص ما، ويعتمد على الفروق المحددة اجتماعياً بين الذكور والإناث (النوع الاجتماعي)، وكل أعمال العنف على أساس النوع الاجتماعي تشكل انتهاكاً لعدد من حقوق الإنسان والتي تحميها الاتفاقيات والمواثيق الدولية, ويُعَدُّ الكثير من أشكال العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي أفعالاً مجرمة قانوناً, ومن أكثرها شيوعاً: الاغتصاب, الاعتداء الجنسي, التحرش الجنسي, الاستغلال الجنسي, العنف المنزلي (المعتدي: الزوج, الأخ, الأب, العم)، الزواج القسري, الزواج المبكر, التمييز بتفضيل جنس على آخر (تمييز الأولاد الذكور في العائلة).[4]

وقد ارتبط بمفهوم العنف الكثير من الأشكال: إساءة المعاملة, الانتهاك, الإيذاء.

---

[2] عبادة، مديحة أحمد، أبو دوح، خالد كاظم/العنف ضد المرأة، دراسات ميدانية حول العنف الجسدي والعنف الجنسي، القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2008م، صـ16.

[3] ابوزيد، رشدي شحاتة / العنف ضد المرأة, وكيفية مواجهته في ضوء أحكام الفقه الإسلامي، الاسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية ، 2011م، صـ 15-18.

[4] تقرير مسح رصد حالات الانتهاكات والعنف القائم على النوع الاجتماعي والأضرار الواقعة على النساء، إعداد اللجنة الوطنية للمرأة بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة للمرأة - مكتب اليمن، يوليو 2016م، صـ 12.

- **إساءة المعاملة:**

إن إساءة المعاملة هي سوء استخدام القوة، فإن هذه الإساءة تمنع الأشخاص من اتخاذ القرارات الحرة وتجبرهم على التصرف ضد إرادتهم الحقيقية، والنساء من أكثر الفئات في المجتمع تعرضاً لسوء المعاملة واتخاذ قرارات دون قناعة حقيقية.

- **الضرر:**

يقصد بالضرر كل ضرر نتج عن انتهاك حق من حقوق الإنسان, وقد يلحق الضرر الشخص, وقد يلحق أحد أفراد أسرته المقربين, وقد يمس حقاً من حقوقه، ومصلحةً مشروعةً له, سواءً تعلق ذلك الحق أو تلك المصلحة بسلامة جسمه، أو ماله وحريته وشرفه أو غير ذلك. [5]

- **الانتهاك:**

هو أي فعل يؤدي إلى خرق حق من حقوق الإنسان، والانتهاك قد يكون من قبل الحكومات، أو الجماعات، أو الأفراد إزاء الحقوق التي تنص عليها القوانين الدولية أو الاقليمية أو الوطنية.[6] كما أن التمييز يشكل انتهاكاً لحقوق الإنسان، سواء كان هذا التمييز على أساس العرق، أو اللون، أو الجنس، أو اللغة، أو الدين، أو الرأي السياسي أو غيرها من الآراء، أو الأصل الوطني، أو الاجتماعي، أو الملكية أو غيرها من المواضيع، بغرض أو بنتيجة إلغاء أو تقويض المساواة في التمتع بأي حق من حقوق الإنسان أو ممارسته، ويندرج تحت هذا المفهوم جميع أنواع التعديات على أي حق من حقوق الإنسان، والتي نصت عليها القوانين والاتفاقيات الدولية ومنها: القتل, التهديد بالقتل, الاعتداء الجسدي أو الجنسي, أو التسبب في فقدان المال, التهجير القسري, تدمير المنازل، سرقة الممتلكات أو اغتصابها، إلى غير ذلك من الأفعال التي تشكل انتهاكاً لحق من حقوق الإنسان.

- **التمييز ضد النساء:**

التمييز هنا هو أي تفرقة، أو استبعاد أو تقييد يتم على أساس الجنس، ويكون من آثاره النيل من الاعتراف بالنساء على أساس تساوي الرجال والنساء بحقوق الإنسان، والحريات الأساسية

[5] تقرير مسح رصد حالات الانتهاكات، نفس المرجع السابق، صـ13.
[6] تقرير مسح رصد حالات الانتهاكات، نفس المرجع السابق، صـ11، ودليل التدريب على رصد حقوق الإنسان، مفوضية حقوق الإنسان، 2001م.

في المجالات: السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية، والثقافية، والمدنية، أو عدم الاعتراف للنساء بهذه الحقوق وممارستهن لها.

- **المساواة الفعالة:**

المساواة في الفرص والمساواة في الحصول عليها والمساواة في النتائج.

- **المشاركة:**

تعني المشاركة ضمان زيادة تمثيل النساء على جميع مستويات صنع القرار في المؤسسات والآليات الدولية، والإقليمية والوطنية لمنع الصراعات وحلها.

- **الحماية:**

توفير سبل الحماية لحقوق النساء أثناء وبعد النزاعات المسلحة.

- **الرصد:**

هو مصطلح يعني تجميع المعلومات والتحقق منها، واستخدامها بُغية معالجة مخالفات حقوق الإنسان، ويشمل رصد حقوق الإنسان جمع المعلومات عن الأحداث، وزيارة المواقع مثل مخيمات اللاجئين/ات، وأماكن الاعتقال، وزيارة الجهات المختصة والمسؤولة، وتحديد هذه الانتهاكات، وحجمها، وأسبابها، ووقائعها، وأنواعها، وطرق ممارستها، وتحديد المتسبب فيها ومرتكبها.

الآليات القانونية الدولية لحماية النساء من العنف

لاشك أن الحروب والنزاعات المسلحة تخلف آثاراً كارثية، وكل أشكال المعاناة على كل أفراد المجتمع, إلاَ أنّ تأثيرها على أوضاع النساء أكثر شدة, فتجارب النساء عبر المراحل التاريخية المختلفة تؤكد أن أي تغيير، سواءً كان سياسياً أو اجتماعياً أو اقتصادياً، في معظم حالات النزاعات المسلحة تنعكس آثاره الكارثية على النساء.

وللحد من هذا العنف سعى المجتمع الدولي إلى وضع أطر قانونية للحد من العنف المرتكب ضد النساء، ولاسيما في مناطق الصراع المسلح.

إن حماية النساء المتأثرات من النزاعات المسلحة تتطلب تقديم أفضل مساعدة لهن كمعرفة وفهم النصوص القانونية التي توفر لهن الحماية, فالقانون الدولي لحقوق الإنسان, والقانون الدولي الإنساني, وقانون اللجوء, كل هذه القوانين تفرد نصوصاً خاصة لمعالجة احتياجات النساء أثناء الحرب، وتظل هذه النصوص (مجرد حقوق مكتوبة على الورق)، إذا لم يلتزم أطراف النزاع بما ورد فيها من نصوص الحماية العامة والخاصة التي تمنحها القوانين للنساء.

وعلى هذا يجب على جميع أطراف النزاع المسلح أن تحترم احتراماً كاملاً النصوص الخاصة بحقوق النساء، والفتيات وحمايتهن باعتبارهن مدنيات, ولاسيما الالتزامات المطبقة على هذه الأطراف بموجب اتفاقيات جنيف الأربع التي تمت المصادقة عليها عام 1949م،[7] وبروتوكولها الإضافي لعام 1977م، واتفاقية اللاجئين لعام 1951م، وبروتوكولها لعام 1967م, واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة المصادق عليها عام 1977م، وبروتوكولها الاختياري لعام 1999م، إلى جانب هذه الاتفاقيات هناك القرارات والإعلانات الأممية الخاصة بالحماية من الانتهاكات والعنف الموجه ضد المدنيين وخاصةً النساء.

[7] تقرير مسح رصد حالات الانتهاكات، نفس المرجع السابق، صـ15.

وهنا نلاحظ من خلال نصوص هذه الاتفاقيات أنها أفردت نصوصاً تعالج قضايا النساء مثال ذلك: اتفاقيات جنيف الأربع وبروتوكولاتها:[8]

- اتفاقية جنيف الأولى لتحسين حالة الجرحى، والمرضى من أفراد القوات المسلحة في الميدان.
- اتفاقية جنيف الثانية لتحسين حالة الجرحى والمرضى والناجين من السفن الغارقة من أفراد القوات المسلحة في البحار.
- اتفاقية جنيف الثالثة المتعلقة بحماية أسرى الحرب.
- الاتفاقية الرابعة المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب.
- البروتوكول الإضافي(الأول) لاتفاقية جنيف، والمتعلق بحماية ضحايا النزاعات المسلحة.
- البروتوكول الإضافي(الثاني) لاتفاقية جنيف والمتعلق بحماية ضحايا النزاعات المسلحة غير الدولية.

إن كل تلك الاتفاقيات تؤكد على ضرورة تمتع المرأة أثناء النزاع، بحقوق مساوية لحقوق الرجل، سواءً كانت مقاتلة، أو شخصاً محمياً، بالإضافة إلى ذلك, يجب معاملتها معاملة خاصة بسبب جنسها, كما يجب حماية المرأة حماية خاصة من أي انتهاك لعرضها عن طريق الاغتصاب، أو الإكراه على البغاء، أو أي شكل من أشكال العنف المهين ...إلخ.

اتفاقية القضاء على كل أشكال التمييز ضد المرأة, وهذه الاتفاقية تحدد المبادئ المتعلقة بحقوق النساء في المجالات كافة, وتعتمد على ثلاثة مبادئ أساسية:

1. مبدأ عدم التمييز، والذي تنص عليه المادة الأولى من الاتفاقية: "التمييز ضد النساء هو أي تفرقة، أو استبعاد، أو تقييد يتم على أساس الجنس, ويكون من آثاره النيل من الاعتراف بالنساء على أساس تساوي الرجال والنساء بحقوق الإنسان والحريات الأساسية في الميادين السياسية، والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمدنية, وإبطال الاعتراف للنساء بهذه الحقوق أو تمتعهن بها".
2. مبدأ المساواة الموضوعية أو الفعالة: ويتضمن المساواة في الفرص والمساواة في الحصول عليها، والمساواة في النتائج.
3. مبدأ التزام الدولة: حينما تصبح الدولة طرفاً في اتفاقية (السيداو)، فإنها تقبل طواعية مجموعة من الالتزامات القانونية لإلغاء جميع أشكال التمييز ضد النساء، وتأمين المساواة

[8] الحماية القانونية الدولية لحقوق الإنسان في النزاع المسلح، منشورات الأمم المتحدة، نيويورك وجنيف2012م، صـ 12و13.

بين الرجال والنساء, وتكون الدولة مساءلة من قبل لجنة السيداو, التي مهمتها التأكد من تنفيذ الاتفاقية والنظر في التقارير التي تقدمها الدول عن مستوى تنفيذ هذه الاتفاقية ومدى إدراج مبادئها في تشريعاتها المختلفة.

فكل الدول التي صادقت على الاتفاقيات الدولية تصبح ملزمة قانوناً أمام المجتمع الدولي بإدراج المبادئ الواردة في الاتفاقية في قوانينها الداخلية، أما القرارات الصادرة من مجلس الأمن فهي ملزمة لكل الدول الأعضاء، ومنها قرار مجلس الأمن رقم (1325) لعام2000م، وهذا القرار ينص على حث الدول الأعضاء لأخذ التدابير اللازمة في المسائل المتعلقة بمشاركة النساء في عمليات صنع القرار والعمليات السلمية، والأخذ بدمج النوع الاجتماعي في التدريب وحفظ السِلم, وحماية النساء، إضافة إلى إدماج النوع الاجتماعي في جميع أنظمة تقارير الأمم المتحدة وآلية تنفيذ البرامج، وهذا القرار وغيره من القرارات تواجه التأثير غير المتناسب والفريد من نوعه للنزاعات المسلحة على المرأة.

ومع ذلك فإن الأمم المتحدة والدول الأعضاء بها لم يرتقوا إلى مستوى نصوص هذا القرار, فهناك فجوات كبيرة في تنفيذ القرار الذي يُعد من أهم القرارات التي صدرت عن الشرعة الدولية الخاصة بوضع النساء في ظل النزاع المسلح.

ومن أهم ما نص عليه القرار:

- الطلب من جميع الأطراف في الصراع أن تحترم احتراماً كاملاً القانون الدولي المنطبق على حقوق النساء، والفتيات وحمايتهن, وخاصة باعتبارهن مدنيات.
- دعوة جميع الأطراف في الصراعات المسلحة إلى أن تتخذ التدابير الخاصة بحماية النساء والفتيات، من العنف القائم على أساس الجنس في حالات الصراع المسلح, ولاسيما الاغتصاب، والأشكال الأخرى للإيذاء الجنسي.
- التشديد على مسؤولية جميع الدول بوضع نهاية للإفلات من العقاب ومقاضاة المسؤولين عن الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب, بما في ذلك الجرائم المتعلقة بما تتعرض له النساء والفتيات من عنف جنسي وغيره من أشكال العنف, ويؤكد في هذا الصدد، ضرورة استثناء تلك الجرائم من أحكام العفو، والتشريعات ذات الصلة حيث أمكن.

- يطلب إلى جميع أطراف الصراعات المسلحة أن تحترم الطابع المدني والإنساني لمخيمات ومستوطنات اللاجئين/ات, وأن تراعي الاحتياجات الخاصة للمرأة والفتاة بما في ذلك تصميم المخيمات والمستوطنات.
- يؤكد استعداد مجلس الأمن كلما اتخذت تدابير بموجب المادة رقم (41) من ميثاق الأمم المتحدة للنظر في الآثار المحتملة لتلك التدابير على السكان المدنيين, مع مراعاة الاحتياجات الخاصة للمرأة والفتاة، وذلك للنظر في منح الاستثناءات المناسبة.

- ينص قرار مجلس الأمن رقم (1820) لعام 2008م على: " إدانة جميع أعمال العنف الجنسي وغيرها من أشكال العنف المرتكبة ضد المدنيين في النزاعات المسلحة، ولاسيما ضد النساء والأطفال".
- طالب قرار مجلس الأمن رقم (1888) لعام 2009م جميع الأطراف في النزاعات المسلحة بوقف جميع أعمال العنف الجنسي وقفاً كاملاً وفورياً، كما طالب جميع الأطراف في النزاعات المسلحة بأن تتخذ على الفور تدابير ملائمة لحماية المدنيين، بما في ذلك النساء والأطفال، من جميع أشكال العنف الجنسي، وتشمل تدابير مثل إنفاذ التدابير التأديبية العسكرية المناسبة والتقيد بمبدأ مسؤولية القيادة، وتدريب القوات على حظر جميع أشكال العنف الجنسي المرتكبة ضد المدنيين حظراً مطلقاً، وفضح الأفكار الخاطئة التي تؤجج العنف الجنسي، والتحري عن المرشحين للالتحاق بالقوات العسكرية والأمنية الوطنية لضمان استبعاد من له صلة منهم بانتهاكات جسيمة للقانون الإنساني الدولي، والقانون الدولي لحقوق الإنسان، بما في ذلك العنف الجنسي.
- يؤكد قرار مجلس الأمن رقم (1889) لعام 2009م على: "ضرورة مشاركة المرأة بصورة كاملة وفعالة وعلى قدم المساواة في جميع مراحل عمليات السلام، نظراً لما تنهض به من دور حيوي في منع نشوب النزاعات، وفي حلها وفي بناء السلام، ويؤكد مجدداً الدور الرئيس الذي يمكن أن تنهض به المرأة في إعادة بناء نسيج المجتمع المتعافي وتنفيذ استراتيجيات ما بعد انتهاء النزاع، ويشدد على ضرورة إشراكها في وضع وتنفيذ استراتيجيات مابعد انتهاء النزاع لأخذ وجهات نظرها واحتياجاتها في الحسبان، وإذ يُلاحظ أنه رغم ما تحقق من تقدم، لا تزال هناك عقبات تحول دون مشاركة المرأة في منع النزاعات، وحلها وبناء السلام، ويعرب عن القلق من أن قدرة المرأة على المشاركة في صنع القرارات العامة والانتعاش الاقتصادي لا تلقى ما يكفي من الاعتراف، أو التمويل في حالات ما بعد انتهاء النزاع، ويشدد على أن تمويل الاحتياجات في مجال الإنعاش

المبكر للمرأة أمر حيوي لزيادة تمكين المرأة، وهو ما يمكن أن يسهم في فعالية بناء السلام فيما بعد انتهاء النزاع.

- ينص قرار مجلس الأمن رقم (2106) لعام 2013م على: "تمكين المرأة سياسياً واجتماعياً واقتصادياً، وتحقيق المساواة بين الجنسين، وإشراك الرجال والفتيان في الجهود المبذولة لمكافحة جميع أشكال العنف ضد المرأة، لذا فإن أموراً تتسم بأهمية أساسية في إطار الجهود طويلة الأجل المبذولة لمنع العنف الجنسي في حالات النزاع المسلح، وما بعد انتهاء النزاعات، وإذ يشدد على أهمية تنفيذ القرار رقم (1325) لعام2000م تنفيذاً تاماً، مع التنويه بالعمل الجاري بشأن وضع مجموعة من المؤشرات بغية تنفيذ القرار (1325)، والقرارات اللاحقة بشأن المرأة والسلام والأمن، والاعتراف بالدور الذي تؤديه هيئة الأمم المتحدة للمرأة في هذا المجال".

من خلال عرضنا لبعض الاتفاقيات والقرارات الدولية، نجد أن المجتمع الدولي سعى لوضع آليات قانونية ملزمة بهدف حماية النساء، ووقايتهن من التعرض للعنف والانتهاكات المختلفة خلال فترة الصراعات, وأنه يمكن استخدام هذه الاتفاقيات والقرارات والإعلانات الدولية كمرجعية تسهم في الحد من العنف.[9]

[9] تنويه, اليمن صادقت على معظم الاتفاقيات والمواثيق الدولية, أما القرارات الصادرة من مجلس الأمن فهي ملزمة لجميع الأعضاء واليمن عضو في الأمم المتحدة.

القسم الأول

المحور الثاني

العنف الممارس ضد المرأة اليمنية أثناء الحرب الراهنة

مقدمة:

أنتجت الحرب التي تعيشها اليمن منذ ثلاث سنوات، معاناة متعددة، وانعكست آثارها على حياة الإنسان بسبب أضرارها البالغة التي أصابت كل جوانب الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، والبنية التحتية والبيئة الطبيعية والمعالم التاريخية.

برزت آثار هذه الحرب في تدهور حالة السكان على جميع المستويات الاجتماعية والاقتصادية والصحية والنفسية.

وعلى الرغم من أن تأثيرات الحرب طالت فئات المجتمع كافة نساءً ورجالاً وأطفالاً، فإنها كانت أشد تأثيراً على المرأة بحكم مسؤولياتها، ووضعها الاجتماعي، مما جعلها تتحمل الأعباء الجسام في هذه الحرب.

يُعدّ طرح هذا الموضوع محاولة لتقصي آثار الحرب من جهة تداعياتها على واقع المرأة اليمنية، وإبراز دورها في إحلال السلام، ومعرفة احتياجاتها في هذه الظروف الصعبة بهدف التخفيف من التأثيرات المترتبة على وضعها، واقتراح ما يمكن عمله من أجل النهوض بها.

من هنا تأتي أهمية هذه الدراسة لإبراز أشكال العنف الذي تعرضت له النساء خلال هذه الحرب، ومن جهة أخرى تكون استشرافاً لأهمية الدور الذي يمكن أن تلعبه في بناء السلام والإسهام المتوقع منها في إعادة الإعمار اقتصادياً واجتماعياً وإنسانياً.

وفي هذا القسم من الدراسة سيتم تناول أوضاع المرأة اليمنية وما حققته من إنجازات، سواء على الصعيد السياسي، أو الاجتماعي قبل اندلاع الحرب الراهنة.

أوضاع المرأة اليمنية قبل اندلاع الحرب:

حتى ما قبل الحرب الراهنة في اليمن كادت المرأة اليمنية أن تتخطى القيود المفروضة على مشاركتها في النشاط الثقافي، والسياسي والاقتصادي، وقد حققت الكثير من الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

لقد سبقت المرأة اليمنية الكثير من النساء في بعض الدول العربية الأخرى في مجال الاعتراف والإقرار بحقوق كثيرة منها: المشاركة السياسية, (كناخبة ومرشحة)، وشغلت مناصب قيادية في مختلف مؤسسات الدولة: وزيرة, نائبة وزير , وكيلة وزارة, سفيرة, عضوة في مجلس النواب، وأستاذة جامعية، وقاضية في المحكمة, كما تقلدت مناصب قيادية في الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني.

وفوق ذلك لاتزال المرأة اليمنية تواجه تحديات تحول دون مشاركتها الفاعلة في شتى المجالات بسبب العادات والتقاليد, وضعف الإرادة السياسية، وانتشار الأمية في أواسط النساء.

فمعدل التحاق الفتيات بالمدارس ما يزال محدوداً يصل إلى نسبة (40%) فقط من الفتيات، اللائي يلتحقن في سن 6 سنوات مقابل (63%) من الأولاد،[10] كما أن التحاق الفتيات بالتعليم الجامعي لايجاوز (1.1%) من إجمالي عدد الإناث في اليمن.[11]

ومن الأسباب التي أدت إلى تدني نسبة التحاق الفتيات بالتعليم: قلة مدارس الفتيات, شحة الموارد للأسرة, ضعف الاهتمام من قبل الأسرة بمواصلة الفتيات لتعليمهن, الزواج المبكر، كما أن المرأة اليمنية تعاني من تحديات كبيرة تحد من فرصها في المشاركة في القوى العاملة في اليمن, حيث أن نسبة (90%) من النساء في سن العمل غير عاملات, كما أن الكثير منهن يعملن في الريف دون أجر (الاقتصاد غير المنظور).

[10] المسح الوطني للأسرة للعام 2005.
[11] وضع المرأة اليمنية من الطموح الي تحقيق الفرص, البنك الدولي 2014.

وفي مجال الرعاية الصحية تعاني النساء من مصاعب كثيرة أثناء الحمل، والولادة بسبب تدني الخدمات الصحية، فلا تحصل على الخدمات الصحية إلاّ بما نسبته (20%) من النساء, وهذا التدني يسبب وفاة النساء ويفاقمها في المناطق الريفية.

وعلى هذا فإن الحراك النسوي لعب دوراً هاماً في بلورة وعي المرأة بحقوقها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وبالذات إثر قيام ثورتي 26 سبتمبر و14 أكتوبر من ستينيات القرن الماضي, لقد دخلت المرأة اليمنية مرحلة جديدة من النضال من أجل ضمان حقوقها في العدالة الاجتماعية والمساواة في الفرص, ومع سطوع إعلان دولة الوحدة في 22 من مايو1990م برزت قضية المرأة كأحد مظاهر الدولة الحديثة.

ويمكن القول إن انعقاد المؤتمر العالمي في بكين سبتمبر 1995م، ومشاركة المرأة اليمنية في هذه التظاهرة العالمية، وتشكيل اللجنة الوطنية للمرأة 1996م كأول هيئة حكومية معنية بشؤون المرأة، والتي قامت بوضع العديد من الخطط، والبرامج لتنفيذ المحاور الصادرة عن منهاج بكين، وكذلك الضغط من قبل الهيئات الدولية والجهات المانحة المتضمنة جهود الدولة الداعمة للنهوض بدور المرأة في المجتمع اليمني، فشجعت تشكيل المنظمات النسوية العاملة في مجال تمكين المرأة والدفاع عن حقوقها في المجال السياسي والاجتماعي والاقتصادي، لتواجه واقعاً يدفع بقضية المرأة ضمن أولويات تحديات التنمية في اليمن. [12]

وخلال استعراض واقع المرأة قبل الحرب الراهنة، فإنه لابد من الإشارة إلى اسهامات المرأة ودورها البارز في مؤتمر الحوار الوطني، والذي جعل المرأة اليمنية تتصدر المشهد العام، إلى جانب الرجال، وكان ذلك في مطلع العام 2013م.

[12] هدى علي علوي، واقع المرأة اليمنية، الفرص والتحديات، مركز المسار للدراسات / دبي 2016م.

أوضاع المرأة اليمنية أثناء الحرب:

خلفت الحرب في اليمن خسائر مروعة، فقد أطاحت بمنجزات خمسة عقود ونيف من التنمية لتنقل اليمن إلى الوراء خمسين عاماً، فأصبح المدنيون في حاجة إلى مساعدة عاجلة لحماية حياتهم وحقوقهم الأساسية، فاليمن غارق في أزمة إنسانية منذ إعلان الحرب في 26مارس2015م، فهناك (21.2) مليون شخص في حاجة إلى شكل من أشكال المساعدات الإنسانية، منهم (14.4) مليون شخص غير قادرين على تلبية احتياجاتهم الغذائية، يعاني (7.6) مليون شخص من انعدام الأمن الغذائي الشديد، أي أن حوالى أربعة من أصل خمسة يمنيين بحاجة إلى مساعدة إنسانية.

ويفتقر (19.4) مليون إلى المياه النظيفة، وخدمات الصرف الصحي، حيث لايستطيع (9.8) مليون الوصول إلى المياه، فيما يظل (14.1) مليون نسمة دون رعاية صحية كافية، أضف إلى ذلك (2.7) مليون شخص على الأقل قد فروا من منازلهم إلى مناطق أخرى داخل اليمن، (النزوح الداخلي) أو إلى بلدان مجاورة (اللجوء).

وارتفع عدد البلاغات الأكيدة عن انتهاكات حقوق الإنسان بمتوسط (41) تقريراً في اليوم الواحد حتى يناير 2016م.[13]

كما انخفض معدل الالتحاق بالمدارس، حيث أصبح (1.8) مليون طفل خارج المدارس تقريباً بسبب تدمير المدارس أو جعلها ملاجئ للنازحين، ويقدر عددها (1170) مدرسة غير صالحة للاستخدام.

وأدت الحرب الراهنة الى انعدام الخدمات الأساسية, فقد أغلق ما يقرب من (600) مرفق صحي، إما بسبب تضررها نتيجة للضربات الجوية من قبل ما يسمى بالتحالف العربي، أو جراء القصف المتبادل بين الأطراف الداخلية، أو بسبب النقص في الإمدادات الطبية، وقلة العاملين من الكادر الصحي.

[13] خطة الاستجابة الإنسانية، يناير – ديسمبر2016 م ، صـ6.

وتضمن ذلك العدد ما يقرب عن (220) مرفقاً صحياً لتقديم علاج سوء التغذية الحاد، فيما تعمل مرافق صحية أخرى بطاقة استيعابية منخفضة جداً.

تسارع التدهور في الظروف المعيشية للمواطن اليمني نظراً لاستمرار العمليات العسكرية، وتزايدت الصعوبات نتيجة للحصار، المفروض على استيراد السلع الأساسية، بما في ذلك تأثير تلك القيود على الاستيراد التي تفرضها ما تسمى بالتحالف العربي، فقد كانت اليمن تستورد مثلاً (90%) من المواد الغذائية الأساسية (بما في ذلك الحبوب) من خارج البلاد، وما يقدر بـ(544000) طن متري من الوقود المستورد شهرياً، وذلك لأغراض النقل والمولدات وضخ المياه وتشغيل المستشفيات وأنشطة أخرى. [14]

وكان لكل ذلك تأثير سلبي على توفير الخدمات الأساسية، فقد توفى عدد كبير من المرضى والمواليد نتيجة انعدام الرعاية الصحية، وانعدام الأكسجين في المرافق الصحية، كما أن انعدام الوقود كان له تأثيراً عميقاً على الاقتصاد، فقد أُغلقت العديد من المصانع بسبب عدم القدرة على توفير المشتقات النفطية، كما ارتفعت أسعار المواد الغذائية بصورة جنونية، فوفقاً لتقديرات وزارة التخطيط والتعاون الدولي في صنعاء انخفض نصيب الفرد الواحد من الناتج المحلي الإجمالي السنوي في اليمن، وهو الأكثر انخفاضاً في العالم العربي، بنسبة 35% عام 2015م أي إلى 320$.

تواجه الأعمال التجارية للشركات الكبيرة خسائر متزايدة تصل إلى (315,000$) شهرياً، ما يعادل (68) مليون ريال.[15]

ومن خلال هذه المؤشرات نلاحظ تراجعاً في جميع مؤشرات التنمية وانكماش الاقتصاد، ما أدى إلى أن يعيش ما يقدر بنحو ثلاثة أرباع من اليمنيين تحت خط الفقر (في فقر مدقع)، كما حصدت هذه الحرب الدامية حتى الآن الآلاف من الأرواح، وتزداد خطورة الوضع في استمرار نزيف الدم اليمني، والتدمير الممنهج للبنى التحتية والمنشآت، والطرقات ومراكز الخدمات بجميع أنواعها، وهذا في ظل غموض أفق الحل لهذه الأزمة التي وصِفت بأنها أكبر كارثة إنسانية.

لقد تسببت هذه الحرب في إضعاف حالة المرأة اليمنية بما حملته من ويلات انعكست سلباً على أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية والنفسية والصحية.

---

[14] تقرير المؤشرات الاقتصادية في اليمن يونيو 2016م.
http://www.economicmedia.net/new/detail.asp?sub_ID=276&SEC_NO=11&DATE=7/9/2016

[15] خطة الاستجابة الإنسانية 2016م، صـ10.

مازالت هذه الحرب المدمرة تعصف بكل مكونات المجتمع، ويتصاعد أثرها في حياة المرأة ، وترتب على ذلك تغير أدوار المرأة ا ليمنية التي كانت تؤديها قبل الحرب، حيث أسفرت هذه الحرب عن مصرع آلاف الأشخاص الذين يصل عددهم إلى (12,907) من القتلى جراء نشوبها والتي تركزت بشكل رئيس بين فئة الشباب وأرباب الأسر والمنتجين فيها، إضافة إلى تعرض نحو (21,165) للإصابات والإعاقات المختلفة،[16] والتي تجعل من الصعب على بعضهم العودة للمشاركة في سوق العمل، إلى جانب تداعيات الأسرى لدى الأطراف المتنازعة، هذه الأوضاع جعلت المرأة المعيل الأساس للأسرة تواجه أعباء إضافية جديدة، ما يفرض عليها أن تتحمل من المسؤوليات ما يفوق طاقتها، بل والتفكير بشتى الطرق كي تؤمن قوت من تعولهم، في ظل غلاء يلتهم كل مردود مهما عظم، وما يزيد الوضع سوءاً هو فقدان الملايين من الأشخاص وظائفهم، أي فقدان مصادر دخلهم، والكارثة الأكبر انقطاع صرف مرتبات موظفي القطاع العام لشهور عديدة، ومتتالية مما فاقم الوضع المتردي أصلاً للأسرة اليمنية، بما يعني فقدان الدخل لنحو 15 مليون من المعالين (بسبب المتاجرة بقضية المرتبات بين أطراف النزاع)، الأمر الذي أوقع الأسرة اليمنية في شباك العوز والحاجة، كما أدت الحرب الراهنة إلى فقدان نساء كثيرات لأعمالهن، وتحديداً في القطاع الخاص الذي أغلق أبوابه نتيجة أعمال العنف التي طالت وتسببت في إيقاف حركة العمل في الكثير من المنشآت، وطالت العديد من القطاعات.

ناهيكم عما تسببت وتتسبب به الضربات الجوية والاقتتال الداخلي في إحداث خسائر كبيرة في القطاع الزراعي وخصوصاً في محافظة صعدة، وهذا أيضاً سبب فقدان الكثير من النساء لأعمالهن، مما جعلهن وأسرهن أكثر عرضة للمعاناة الناجمة عن هذه الظروف.

وهنا لاننسى المرأة في المناطق الساخنة التي تشهد قتالاً عنيفاً، كمحافظة تعز، حيث تعاني المرأة صعوبات كبرى في التنقل بين أماكن سكنها وأماكن عملها، وفي الأسواق .. تهددها مخاطر الموت، جراء القصف العشوائي والتفجيرات ورصاص القناصة الذي طال ويطول الأهالي والعاملين.

[16] عدد القتلى من النساء 1980، والأطفال 2768، والرجال 8159، هذا في صفوف المدنيين.
المصدر: المركز القانوني للحقوق والحريات، 12 سبتمبر 2017.

ومع تراجع فرص العمل المتاحة لكل من الرجال والنساء نتيجة تدمير البنى التحتية وتوقف العديد منها والحصار الاقتصادي، ارتفعت معدلات البطالة لتصل إلى نحو (60%) في صفوف الشباب.[17]

ومازال المتابعون للأحداث الجارية يحظون كثيراً من المرافق التعليمية أنها أعلنت تعليق الدراسة وأبرزها (جامعة تعز)، ما يعني حرمان مئات الأكاديميين/ا ت من وظائفهم، فتناقصت اهتمامات أساتذة الجامعة, بعد أن قضت الحرب على أحلام البعض منهم والمتعلقة بعمل أبحاث علمية أو إصدار أبحاث وكتب جديدة، وهذا هو الموت المعرفي للباحثين والأكاديميين.

ناهيك عن أن توقف الدراسة كان له تأثير سلبي على الأستاذ الجامعي، لأنه من خلال ما يقدمه يجعله أكثر اهتماماً بالنمو المعرفي والمهني لديه، وتطوير معلوماته، ومحاولة الإلمام بكل ما هو جديد حتى يعكس ذلك على ما يقدمه لطلابه، وأصبح جل اهتمامه مكرساً لمعالجة الوضع المعيشي المتردي، وما نتج عنه من ظروف نفسية واقتصادية وسياسية بالغة الصعوبة.

ولعل المخيف في هذا هو تراجع فرص العمل، والشعور بالفراغ، وضياع المستقبل في أوساط الشباب، وهذا يمهد لانخراط الكثير منهم في صفوف الجماعات المسلحة والمنظمات المتطرفة، ويسهل كثيراً استقطابهم وتجنيدهم، في ظل حالة يمتزج فيها الفراغ بالظروف المادية الصعبة.

لم تقتصر تداعيات الحرب على الواقع الاقتصادي للمرأة عند هذا، بل امتدت لتشمل تراجع قدرتها على تحصيل حقوقها المادية, إذ واجهت النساء الأرامل وزوجات الأسرى والمعتقلين والمتقاعدين صعوبات قانونية واجتماعية في الحصول على العائدات المادية في ملكية الأرض والعقارات، وإدارتها والتفويض بالتصرف بها.

إلى ذلك تصاعدت الأحداث، فتعرضت المنازل للتدمير والتخريب، فقد بلغ عدد المنازل المدمرة والمتضررة نتيجة الضربات الجوية لما يسمى بالتحالف العربي (406,289) منزلاً،[18] فاضطرت عائلات كثيرة للنزوح إلى أماكن أكثر أمناً، ومع خسارة الأملاك والأوراق الثبوتية والمدخرات، وتدهور الوضع المادي لتلك الأسر, وجدت المرأة نفسها مضطرة إلى البحث عن العمل لإعالة أسرتها، وتأمين الحاجات الضرورية لها، فارتفعت نسبة عمل المرأة في القطاع غير المنظم،

[17] وضع المرأة من الطموح إلى تحقيق الفرص، معدلات البطالة، دراسة للبنك الدولي مايو 2014 ، ص 36.
[18] المركز القانوني للحقوق والتنمية www.lcrdye.org.

إذ عملت بعض النساء النازحات والمعيلات للأسر في بيع أنواع صغيرة (كالحلويات والبخور)، ومن هنا كثرت العمالة المنزلية وغيرها من الأعمال التي اضطرت لشغلها النساء المحتاجات، بسبب عدم توفر فرص عمل في القطاع المنظم، وضعف تأهيلها العلمي والمهني من جهة أخرى.

ويشير تقرير الاحتياجات الإنسانية إلى أن اليمن هو البلد الوحيد الذي تكاد تعاني كل مناطقه من انعدام خدمة الكهرباء، والمياه العامة والمشتقات النفطية، وهذا ماعطل عجلة الإنتاج المحلي وفاقم الاحتياجات الإنسانية منذ أكثر من عامين ونصف.

وما فاقم من مأساة اليمن على الصعد كافة، وبالتحديد الاقتصادية والاجتماعية، هو توقف العديد من المؤسسات الدولية عن تقديم المساعدات الأساسية لليمنيين، وخلال عامي 2016 و2017، عادت بعض المنظمات الدولية لتقديم المساعدات الإنسانية للتخفيف من وطأة التأثيرات السلبية للحرب على الشعب اليمني بشكل عام، وعلى النساء والفتيات بشكل خاص.

لكن المؤسف أن جهوداً متعددة تقوم بها برامج الأمم المتحدة للتخفيف من التأثيرات السلبية للحرب الراهنة لا تزال قاصرة، بسبب الحجم الكبير والمتزايد للاحتياجات وبسبب استمرار الاقتتال الداخلي والقصف الجوي الخارجي، وقد أدى هذا إلى المزيد من الضغوط على الشعب اليمني وعلى حقوقه، وذلك بفرض حزم متتالية من التدابير الاقتصادية الانفرادية خارج إطار الشرعية الدولية (إغلاق مطار صنعاء الدولي، السيطرة على الموانئ، الحيلولة دون وصول الأدوية والمستلزمات الطبية والمواد الغذائية والمشتقات النفطية إلى الكثير من المناطق).

ومما زاد الوضع سوءاً إيقاف دعم المشاريع المعيشية ومشاريع التمويل الأصغر، ومشاريع التنمية الخاصة بالمرأة أثناء الحرب.

وعطفاً على ماسبق فقد أفرزت الحرب واقعاً مريراً على النساء النازحات واللاجئات، وانعكس ذلك على أوضاعهن المعيشية برمتها، والتي أصبحت تعتمد على المعونات الإغاثية والمساعدات الدولية التي لم تستطع أن تلبي الحاجات الحقيقية، والمتزايدة للنازحين/ا ت واللاجئين /ا ت، لاسيما مع طول فترة النزوح واللجوء، وشحة الموارد وغياب الخدمات الأساسية، إضافة إلى ما نجم عن ذلك من إهمال الاحتياجات الخاصة بالنساء.

إلى ذلك كشف التقرير الدولي[19] أن النساء يخضن صراعاً يومياً بغية تدبير الأمور المعيشية، وتتعاظم معاناتهن للحفاظ على كرامتهن، والاهتمام بعائلاتهن في منازل مكتظة، وخيام غير آمنة يعشن فيها تحت العنف والاستغلال.

كما أن المرأة تواجه ضغطاً عصبياً يجعلها في موقع لا يسمح لها بممارسة حياتها بشكل طبيعي، أو بالحصول على أبسط حقوقها، ولاسيما الحق في العمل والتعليم.

انعكاسات الحرب على الوضع الاجتماعي للمرأة:

انعكست الأوضاع الأمنية والاقتصادية بشكل أساسي على الوضع الاجتماعي للمرأة اليمنية، وأدت الخسائر الكبيرة في الأرواح (الرجال) إلى ارتفاع أعداد الأرامل, ليرتفع معها أعداد النساء اللائي يعلن أسرهن، ما أدى إلى تغيير الأدوار الاجتماعية والاقتصادية للمرأة في البيت والمجتمع، وترتب على هذا الأمر تغير بنية الأسرة نتيجة فقدان أفراد منها، وانعكس هذا سلباً على الأمن الشخصي للمرأة وقدرتها في الحصول على السلع والخدمات, أو إمكانية احتفاظها بأولادها، كما أن النساء الأرامل قد يجبرن على الزواج، وقد لا يستطعن المحافظة على حقوقهن في الميراث.

من جهة أخرى فإن الوضع الاجتماعي ينعكس سلباً على حياة المرأة، وذلك بسبب الخسائر الكبيرة في فئة الشباب الذكور, ما يؤدي إلى زيادة معدلات العنوسة في صفوف الفتيات، وذلك يؤثر سلباً في إمكانية تأسيس أسرة، بسبب مشاركة الشباب في الأعمال القتالية, إضافة إلى تدهور حالتهم الاقتصادية وغلاء المعيشة وغياب الأمن والاستقرار.

وليس غريباً أن زوجات المفقودين والأسرى يعانين من الإرباك لغموض مستقبل أزواجهن، وهذا مايزيد من الضغط النفسي والاجتماعي والاقتصادي عليهن.

إلى ذلك زادت حالات الطلاق، في ظل هذه الأوضاع المتفاقمة التي زادتها الحرب اضطراباً وتعقيداً.

فضلاً عن ذلك، التحديات الكبيرة التي تواجه المرأة في تنشئة الأبناء, فالصعوبات التي نتجت عن الحرب وتداعياتها أثرت في أداء المرأة حتى لأدوارها التقليدية, فقد أثر غياب الزوج عن

[19] تقارير مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (الأوتشا)، خطة الاستجابة الإنسانية لليمن فبراير 2017م.

البيت على المرأة، مما ضاعف من الصعوبات عليها سواءً في تربية الأبناء، أو في عملية الضبط الاجتماعي في الأسرة لما يمثله الأب اجتماعياً داخل المنزل، ودوره الهام في هذا المجال.

وبالإضافة إلى تراجع دور المرأة في حل المشاكل المتعلقة بالتربية، وتأمين الاحتياجات الخاصة بالأسرة، فقد اصبحت المرأة هي المسؤولة عن اتخاذ القرارات الهامة والمصيرية في حياة العائلة في هذه الظروف بالغة الصعوبة، فتضاعفت مسؤولياتها في حماية الأبناء من المظاهر الاجتماعية السلبية التي لوحظ ازديادها في المجتمع طوال مدة الحرب (كالإدمان على تناول القات والتدخين، والشمة، وحتى تعاطي المخدرات...إلخ)، أيضاً تضاعفت مسؤولية الأم في حماية أبنائها من جميع مظاهر العنف والإرهاب، وكل أشكال الخروج عن القانون.

ومن التأثيرات العميقة التي خلفتها الحرب على التماسك الاجتماعي بين أفراد المجتمع عامة، وطالت تداعياتها العلاقات الاجتماعية داخل الأسرة على الوجه الأخص، هو تحول المرأة إلى ضحية للصراعات السياسية والمذهبية وغيرها، وارتفعت معدلات الطلاق خلال الحرب الراهنة, نتيجة اختلاف الزوجين في الآراء، والانتماءات السياسية، والأزمات المادية والنفسية، وما زاد من معاناة الأسرة اليمنية ضراوة هو النزوح إلى أماكن أخرى، كالمخيمات وغيرها من الأماكن التي لجأ إليها النازحون/ات والتي تفتقر إلى الخصوصية والاستقلالية، ما أدى إلى تفكك كثير من الأسر وزيادة معدلات العنف داخل الأسرة، فالتمييز والتهديد والضرب كانا يُمارسان بنسب عالية داخل الأسرة، كما أدت الحرب إلى تراجع في الخدمات الأساسية كماً ونوعاً في كل أنحاء البلاد، كالتعليم على سبيل المثال، الأمر الذي أدى ويؤدي بالضرورة إلى زيادة نسبة الأمية عند الإناث، وإلى زيادة تسرب الفتيات من التعليم بسبب الظروف المادية وانقطاع المرتبات، أو بسبب عدم استطاعتهن الانتظام في التعليم نتيجة تعرض مدارسهن للتدمير والتخريب، أو أنها أصبحت مقراً للنازحين، أو بسبب نزوحهن مع أفراد أسرهن إلى مناطق أخرى تبدلت معها كلياً ظروف حياتهن، وأولوياتهن الاجتماعية، فزادت حالات الزواج المبكر بنسبة (66%) من الفتيات،[20] وفي دراسة حديثة لاتحاد نساء اليمن وصلت نسبة النساء اللائي تزوجن قبل بلوغهن سن (16) سنة تصل إلى حوالى (44%) من إجمالي نساء العينة، وأن حوالى واحدة من كل ثلاث نساء في الفئة العمرية من (25–29) قد تزوجت قبل بلوغ (16) سنة.[21]

[20] مسح الزواج المبكر، مؤسسة تنمية القيادات الشابة بالتعاون مع منظمة اليونيسف، 2016صـ16.

[21] دراسة المعارف والاتجاهات لقضايا العنف القائم على النوع الاجتماعي والصحة الانجابية في المحافظات (إب، حضرموت، الحديدة، أبين، لحج) – إعداد: صبرية الثور، طارق الكبسي، الفصل الثالث: أنماط ومحددات العنف (الزواج المبكر)، ديسمبر 2013م

لقد أصبح زواج القاصرات شكلاً من أشكال التكيف الاجتماعي السلبي مع الأوضاع الراهنة للحرب، لاسيما في مجتمعات النزوح واللجوء، الأمر الذي يهدد إتاحة الفرص المستقبلية لمشاركة النساء، وتمكينهن من العمل في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

وفي هذا المضمار تسببت الظروف الأمنية والسياسية التي تمر بها البلاد منذ اندلاع الحرب في نزوح نحو (2.7) مليون شخص فروا من منازلهم إلى مناطق أخرى داخل اليمن، أو إلى بلدان مجاورة هرباً من العنف,[22] وشكلت النساء النسبة الأكبر من إجمالي النازحين, وقد اتخذ النزوح أشكالاً متعددة، فالبعض في مراكز إقامة مؤقتة، والبعض في مخيمات، والبعض في مدارس، ووصل عدد اللاجئين/ات نحو (500) ألف في الدول المجاورة، ومصر والأردن وجيبوتي وتركيا وغيرها من الدول الشقيقة والصديقة .[23]

لاشك أن اقتلاع الإنسان من سياقه الاجتماعي يخلق له مشكلات اجتماعية ونفسية عديدة، وقد عانى النازحون/ات من تصدع العلاقات الاجتماعية والمهنية، ومن تشظي العائلة وتشتت أفرادها، ناهيك عن معاناتهم النفسية كنازحين/ات، وعن المشاكل التي واجهتهم في الاندماج والتكيف مع المجتمعات المضيفة، وتعرضهم للاستغلال في سوق العمل غير المنظم وغير القانوني.

يتصف وضع النازحين/ات بالخطورة بسبب غياب الحاجات اليومية، والخدمات الأساسية وأبسط مقومات الحياة المعيشية، فيعانون من أوضاع صعبة للغاية، تفتقد الخصوصية، ما يؤثر سلباً في حياتهم اليومية، ولعل الشريحة الأكثر تأثراً بهذه الأوضاع هي النساء، وذلك لمسؤوليتهن الرئيسة لرعاية أسرهن وتأمين الحاجات الأساسية لها، في ظل غياب كثير من الرجال عنهن، وقلة الموارد، وصعوبة تأمينها، مما يجعلهن عرضة لكثير من صور العنف كالاستغلال والابتزاز وغير ذلك من أشكال العنف الذي تتعرض له النازحات.

ومن تداعيات الحرب على الأوضاع الاجتماعية هي عودة ظواهر اجتماعية بائدة إلى مجتمعنا، أحياها بعض مكونات هذا المجتمع إذ يحملون فكراً متشدداً، وإقصائياً، كانت النساء إحدى ضحاياه، كالحرمان من التعليم مثلاً، والزواج المبكر، والإقصاء من الوظيفة، نتيجة لهذا التشدد الفكري والإقصائي.

---

[22] خطة الاستجابة الانسانية, يناير- ديسمبر 2016صـ 6.

[23] خطة الاستجابة الإنسانية، يناير- ديسمبر 2016 صـ7.

فالمرأة تعاني من انتقاص حقوقها المدنية، كما تتعرض النساء إلى معاملة قاسية وتمييزية، الأمر الذي يترك تأثيرات نفسية في مجموع النساء والفتيات مدى الحياة بما يخلفه من شعور بالألم والاضطهاد الاجتماعي، ويؤثر في اندماجهن في المجتمع.

وعلى الرغم من وجود اتفاقيات ومعاهدات دولية تهدف إلى حماية النساء في الحروب، والنزاعات المسلحة، إلاّ أن المنظمات الدولية المعنية ظلت غائبة إلى حدٍ كبير عن ممارسة دورها في تقديم الحماية، والدعم للنساء داخل اليمن وفي مناطق اللجوء.

انعكاسات الحرب على الوضع الصحي للمرأة اليمنية:

كانت اليمن قبل الحرب تعاني من ضعف في منظومتها الصحية سواءً على مستوى توفير المستشفيات العامة، والمراكز الصحية أو على مستوى التجهيزات الطبية والكادر الصحي، كما تعاني من نقص في احتياجاتها الدوائية...إلخ، فجاءت الحرب بكل قسوتها والحصار الذي صاحبها طال القطاع الصحي، وهو مايزال يعرض نظام الرعاية الصحية برمته للخطر، نتيجة الأضرار والدمار الذي لحق بالمرافق الصحية بسبب الاقتتال الداخلي، والضربات الجوية، والنهب الذي لحق بالمرافق الطبية، وتدمير البنى التحتية للمرافق الصحية، إذ تشير الإحصائيات الأولية إلى تضرر (270) مستشفى ومرفقاً صحياً منذ بداية الحرب في 26 مارس 2015م، البعض تدمر كلياً أو جزئياً فخرج عن الخدمة نهائياً، ودمرت أو سرقت سيارات الإسعاف، والأهم من ذلك استشهاد وجرح العديد من العاملين في الحقل الطبي، إضافة إلى هجرة المهنيين الصحيين من أطباء وصيادلة ومخبريين، وممرضين بسبب انقطاع المرتبات، لقد أثر سلباً في الحالة الصحية لأغلبية السكان.

وأصبح الحصول على الغذاء والماء والخدمات الصحية من التحديات الرئيسة التي تواجه جميع أفراد المجتمع خلال الحرب الراهنة، ولعل النساء أكثر عرضة للتأثر بهذه الأوضاع بحكم ظروفهن، فالدور الإنجابي للنساء المتمثل في الحمل والولادة والإرضاع، يزيد من تأثرهن بنقص الغذاء وعدم ملاءمته، هناك (60%) من حالات سوء التغذية الحاد، بين الأطفال تحت سن الخامسة، والنساء الحوامل والمرضعات، كذلك يزيد من تأثر النساء واعتلال صحتهن شح المياه وتلوث مصادرها، فقد أصبح تفشي الكوليرا من أخطر الأوبئة التي يعاني منها المجتمع اليمني

لتحصد أرواح ما يزيد عن (2000) شخص، (60%) منهم من النساء والأطفال وهناك أكثر من (500000) شخصاً عرضةً للإصابة بهذا الوباء بناءً على إحصائيات منظمة الصحة العالمية ومنظمة اليونيسف.[24]

تحتاج النساء لرعاية صحية طيلة فترة الحمل، وعند الولادة وما بعد الولادة، وإلى الاهتمام بالصحة الإنجابية، لكن التراجع في خدمات الرعاية الصحية الإنجابية في اليمن بسبب الحرب أثر في حصول كثير من النساء على هذه الخدمات، وبالذات النساء في الريف، فيتعرضن لمصاعب كثيرة أثناء الحمل والولادة، حيث تتعرض حياتهن للخطر بإنجاب مولود جديد واحتمال أن يؤدي ذلك إلى وفاة الأم، ففي إحصائية للبنك الدولي، يعتبر معدل وفيات الأمهات اليمنيات مرتفع جداً، إذ تتوفى سيدة واحدة من أصل ثلاث سيدات في اليمن، فالنساء وبالذات في المناطق الريفية لا يحصلن على الرعاية الصحية الإنجابية إلاّ بما نسبته (20%) فقط مما يتسبب في خطر الوفاة لدى النساء. [25]

تشهد مخيمات اللجوء تدهوراً حاداً في خدمات الرعاية الإنجابية، نتيجة ضعفها وعدم كفايتها، وبسبب الغياب شبه الكامل لخدمات الصحة الإنجابية، ارتفعت نسبة النساء المحتاجات لهذه الخدمات، وهذا انعكس سلباً على النازحات، وأدى إلى تزايد احتمالات الإجهاض ومضاعفاته.

إضافة إلى صعوبة الحصول على خدمات طبية كافية، واجهت النساء مشكلة كبيرة في المحافظات المحاصرة (تعز) أوفي المخيمات، وهذا أدى إلى تراجع مستوى الخدمات الصحية وعودة بعض الأمراض وانتشارها مثل (الجرب) في بعض مخيمات النزوح، وأحياناً وصل انتشار هذه الأوبئة إلى مستوى جائحة مثل: الكوليرا.

ناهيك عن تعرض نساء كثيرات جراء الحرب الراهنة إلى الإصابة بالجروح والحروق والتشوه والإصابات المختلفة، والتي أدت بعضها إلى الإعاقة، أيضاً تحملهن مسؤولية رعاية الجرحى والمصابين والأشخاص ذوي الإعاقة جراء هذه الحرب ما أرهقهن نفسياً وجسدياً.

وعلى الرغم من الأضرار البالغة التي أصابت منظومة العمل الصحية الوطنية، إلاّ أن إسهام بعض المنظمات التي تؤمن بعض العلاجات، والاحتياجات الصحية، ساعد إلى حد ما في

[24] منظمة الصحة العالمية http://www.who.int/mediacentre/news/releases/2017/cholera-yemen-mark/ar/
[25] دراسة بعنوان: وضع المرأة اليمنية من الطموح إلى تحقيق الفرص. البنك الدولي مايو 2014م.

توفير بعض الخدمات الصحية الضرورية في بعض المحافظات، لكنها تظل قليلة ومحدودة نتيجة ازدياد الاحتياج إلى هذه الخدمات.

انعكاسات الحرب على الوضع الاقتصادي للمرأة اليمنية:

أثرت الحرب تأثيراً كبيراً في تغيير الأدوار الاقتصادية التي كانت تؤديها المرأة قبل الحرب, فقد أسفرت عن مقتل آلاف الأشخاص عامة, وخاصة الذكور الذين شكلوا (80%) من الوفيات الناجمة عن الحرب، والتي تركزت بشكل رئيس بين فئات الشباب أو أرباب الأسر والمنتجين فيها,[26] إضافة إلى تعرض آلاف الأشخاص للإصابات والإعاقات المختلفة, والتي تجعل من الصعب على بعضهم العودة للمشاركة في سوق العمل, وكذلك تعرض المئات للاختطاف والاعتقال والأسر, وبالمحصلة فقدت كثير من الأسر مُعيلها من الذكور, لتصبح المرأة المعيل الأساسي للأسرة, ولتواجه أعباء إضافية جديدة, تفرض عليها أن تتحمل ليس كل المسؤوليات المنوطة بها, بل والتفكير بشتى الوسائل كي تؤمن قوت من تعوله, في ظل غلاء يلتهم كل مردود, ومما يزيد الوضع سوءاً فقدان ملايين الأشخاص لوظائفهم بسبب تدمير وتخريب مواقع العمل، وتسريح الآلاف من وظائفهم بسبب إغلاق المصانع والمنشآت نتيجة هذه الحرب، الأمر الذي أوقع الأسرة اليمنية في شباك الفقر والعوز.

لقد أدت الحرب الراهنة إلى فقدان كثير من النساء لأعمالهن، وتحديداً في القطاع الخاص، الذي أغلق أبوابه نتيجة الضربات الجوية والاقتتال الداخلي، وأعمال العنف التي طالته وتسببت في إيقاف حركة العمل في الكثير من منشآته.

لقد أدت الحرب إلى حرمان الكثير من العاملات في الزراعة من عملهن، ما جعل أولئك النسوة أكثر عرضة للمعاناة الناجمة عن هذه الظروف، وكانت هذه المعاناة أكبر في المناطق الساخنة التي يحتدم فيها الاقتتال والضربات الجوية، مانتج عنه صعوبة التنقل بالنسبة للنساء بين أماكن سكنهنّ وأماكن عملهنَ، وخطورة الموت التي طالت العاملين/ات والتي دفعت باهظاً ثمنها نساء كثيرات.

[26] مكتب حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، حصر حصيلة القتلى بناءً على معلومات من منظمات إغاثة ومنشآت طبية في البلاد وتقارير مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية الأوتشا، (خطة الاستجابة الإنسانية لليمن)، فبراير 2017م.

ومع تراجع فرص العمل لكل من النساء والرجال عامةً، نتيجة تدمير البنية التحتية وتوقف العديد منها والحصار الاقتصادي وغيره ارتفعت معدلات البطالة لتصل إلى نحو (60%) في صفوف الشباب والنساء.[27]

إننا هنا نلحظ تراجع فرص العمل والشعور بالفراغ, وضياع المستقبل في أوساط الشباب, وهذا يمهد لانخراط الكثير منهم في صفوف الجماعات المسلحة والتنظيمات المتطرفة لسهولة استقطابهم وتجنيدهم, في ظل حالة يمتزج فيها الفراغ وتدني المستوى المعيشي.

لقد أدى ارتفاع نسب الفقر وتراجع مستوى الدخل بشكل لم يسبق له مثيل, إلى انخفاض كبير في مستوى معيشة الفرد, وأدى ارتفاع الأسعار, وتدهور قيمة الريال اليمني بفعل الحرب والحصار الاقتصادي الجائر على اليمن ونقل البنك المركزي من العاصمة صنعاء, وهروب رأس المال إلى خارج البلاد, كل ذلك أدى إلى ضعف القوة الشرائية, ما جعل النساء أكثر عرضة للفقر والمعاناة الناجمة عن هذه الظروف, وأفضى إلى دفع النساء لقبول أعمال بأجور منخفضة وشروط مجحفة.

ففي منطقة الشرق الأوسط بلغ عدد اليمنيين ممن يحتاجون إلى مساعدات أساسية وعاجلة، كالماء والغذاء، والرعاية الصحية العامة, والصرف الصحي, ومواد الإيواء, والتعليم ودعم سبل المعيشة ما يقارب (21.2) مليون شخص، بما نسبته (82%) من إجمالي السكان، ويمثل العدد ما نسبته (49%) من إجمالي عدد المحتاجين لتلك المساعدات في عموم دول الشرق الأوسط،[28] وكما يشير تقرير الاحتياجات الإنسانية إلى أن اليمن هو البلد العربي الوحيد الذي تعاني مناطقه كافة من انعدام خدمة الكهرباء، والمياه العامة، والمشتقات النفطية، وهذا ماعطل عجلة الإنتاج المحلي وفاقم من الاحتياجات الأساسية منذ ثلاثة أعوام.

إن الحرب الدائرة أخرجت (60%) من العمال والعاملات من وظائفهم/هن، وبسبب ضعف الإنتاج لم يحقق اليمن تقدماً في مستوى المعيشة الاقتصادية خلال العقدين الأخيرين حتى بعد اكتشاف وتصدير كميات من النفط والغاز.

وترى المسؤولة اليمنية في الاتحاد الدولي لنقابات العمال، أن أحد أهم أسباب الضعف الاقتصادي والتنموي في اليمن هو التدني، والضعف الشديد لإنتاجية المرأة على كل المستويات,

---

[27] تقرير البنك الدولي http://www.albaath-as-party.org/articles.php?id=392

[28] تقرير الاحتياجات الإنسانية للعام2016 م، الصادر عن مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا).

فقد احتلت اليمن المرتبة (142) في العالم، للعام الثالث على التوالي من حيث عمق الفجوة بين الذكور والإناث، بموجب تصنيف المنتدى الاقتصادي العالمي, وتضيف التقارير إلى أنه وبالرغم من أن الإناث يشكلن حوالى (51%) من إجمالي عدد السكان، لكنهن يعانين من عدم الإنصاف،[29] وما زاد الوضع سوءاً هو توقف دعم المشاريع الخاصة بالمرأة أثناء الحرب.

[29] رضا قرحش، مرجع سابق.

القسم الثاني

ما دور المرأة في عملية بناء السلام؟

واقع المرأة اليمنية السياسي قبل الحرب:

قطعت المرأة اليمنية شوطا كبيراً فيما يتعلق بالكثير من الحقوق، ومنها الحقوق السياسية, والحياة العامة, منذ ستينيات القرن الماضي، جنوب الوطن (جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية), وأثناء حكم الحزب الاشتراكي, كانت مشاركة النساء سياسياً في مختلف المجالات, فقد تمكنت المرأة من الوصول إلى مناصب قيادية هامة, منها: عضوة هيئة رئاسة مجلس الشعب الأعلى, وعضوة اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي، أيضاً أكد دستور جمهورية اليمن الديموقراطية الشعبية لعامي 1970م و1978م من خلال نصوص تدعم المساواة بين الجنسين، بل إن قانون الانتخاب لمجالس الشعب المحلية نصت مواده على حق كل الأشخاص في الاقتراع والترشح ذكوراً أو إناثاً.

وفي الجمهورية العربية اليمنية بعد ثورة 26 سبتمبر 1962م أُعطيت للنساء مساحة للمشاركة في الحياة العامة، فشاركت النساء في مجالات مختلفة، كعاملات في مصنع الغزل والنسيج، وفي مجال التمريض والمجتمع المدني، وفي تطور لمشاركة النساء فإنهن حملن السلاح في حصار السبعين، أيضاً شاركت النساء في مؤتمرات وفعاليات خارج اليمن منذ بداية سبعينيات القرن الماضي.

وفي العام 1982م صدر الميثاق الوطني الذي توافقت عليه مختلف التيارات السياسية الفاعلة في اليمن, والذي أقر حق المرأة في التصويت والترشح.

كما أنه بعد تحقيق الوحدة اليمنية عام 1990م انتقلت كل الاتفاقيات الدولية الموقعة من قبل جمهورية اليمن الديموقراطية الشعبية، ومنها اتفاقية القضاء على كل أشكال التمييز ضد المرأة، إلى منظومة التشريعات الوطنية لدولة الوحدة، وانتقلت أيضاً عشر عضوات معينات ضمن مجلس الشعب في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية إلى قوام مجلس النواب لدولة الوحدة, ولكن نجد أن النساء في دولة الوحدة تم تغييبهن عن المستوى القيادي الأول، حيث لم يشمل مجلس رئاسة دولة الوحدة أي امرأة، وفي الانتخابات البرلمانية عام 1993م تقلص عدد العضوات إلى امرأتين، وفي

2003 م لم تنجح في انتخابات مجلس النواب إلا امرأة واحدة، (وقد توفيت في 2012م)، ومنذ ذلك الحين إلى تاريخنا 2017م لا توجد امرأة في البرلمان.

تشير كثير من التقارير إلى تدني مشاركة النساء في المناصب القيادية، كما أن الأحزاب اليمنية مهيمن عليها من قبل النخب التقليدية، لذلك لايتم ترشيح النساء في الانتخابات البرلمانية، فمثلاً في انتخابات 2003م كان عدد المرشحين (1396) مرشحاً من الذكور، و(11) مرشحة من الإناث، وكان عدد المرشحين المستقلين (400) مرشح من الذكور، و(5) مرشحات من الإناث، والمرشحون الحزبيون (901) مرشحاً من الذكور بينهم (6) مرشحات من الإناث.[30]

تؤكد كثير من النساء الحزبيات أن الأحزاب السياسية ليست أداة لتمكين النساء من المشاركة السياسية والوصول إلى مواقع صنع القرار، وأن الأحزاب لا تُضمِّن النساء في هياكلها، وأن مشاركة النساء عبارة عن مشاركة شكلية، لأن أهم القرارات الحزبية تتم في مجالس القات أو في اجتماعات في أوقات متأخرة لا يمكن للنساء حضورها.

وفي السلطة التنفيذية مازال تمثيل النساء ضعيفاً، على الرغم من وجود النساء المتخصصات في المجالات كافة، فلا يتم تعيينهن إلاّ في حقائب وزارية نمطية: (وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، وزارة حقوق الإنسان، وزيرة دولة).

إن مشاركة النساء في الحياة العامة والسياسية تتأثر بالتبيانات بين القوى السياسية المختلفة.

[30] وكالة الأنباء اليمنية سبأ http://www.sabanews.net/ar/print120469.htm

مشاركة النساء في عملية التغيير:

أدت مشاركة النساء في عملية التغيير في العام 2011م إلى كسر حاجز الصمت، فقد خرجت النساء من جميع الأطياف، مما أدى إلى اعتراف دولي (غير مسبوق) بأهمية وضرورة إشراك النساء في بناء الدولة المدنية، وانعكس إيجابياً على تعيين امرأة ضمن الموقعين على المبادرة الخليجية في المملكة العربية السعودية في العام 2011م، وخصصت بنود من الآلية التنفيذية لمشاركة النساء في مراكز صنع القرار, وقد نص البند (18) على وجوب تمثيل النساء في كل الوفود الممثلة لكل طرف من الأطراف، التي سوف تشارك في مؤتمر الحوار الوطني, وأنه يجب أن لا يقل تمثيل النساء عن (30%), ونص البند (22) على أن: "تنشئ حكومة الوفاق الوطني لجنة دستورية فور انتهاء مؤتمر الحوار الوطني في مدة أقصاها ستة أشهر، لصياغة مشروع جديد للدستور, وأن لا يقل نسبة تمثيل النساء في اللجنة الدستورية عن (30%) بما يكفل صياغة دستور حساس للنوع الاجتماعي, كما إن قرارات الأمم المتحدة 2014 و 2015 قد نصت صراحةً على مشاركة حقيقية للمرأة (على قدم المساواة) في صنع قرارات المرحلة الانتقالية, كما أن مشاركة النساء الفاعلة عام 2011م في عملية التغيير كان لها دورٌ في مشاركة النساء في حوار السلام لليمن الجديد, فقد تم تعيين (6) نساء بنسبة (19%), إلاّ أنها تناقصت إلى (16%) عندما أُضيف عدد من الأعضاء إلى اللجنة الفنية، ومع ذلك فقد أثمرت مشاركة النساء الفاعلة في اللجنة الفنية, ومساهمة الدعم الدولي, بإقرار حصة النساء بما لا يقل عن (30%) في مؤتمر الحوار الوطني, وإلزام جميع الأحزاب السياسية بضرورة تضمين النساء في قوائم الأعضاء المشاركين في الحوار, وهذا ما تم إقراره فعلاً، بحيث تكون مشاركة النساء في مؤتمر الحوار بنسبة (30%) من مجموع العدد الكلي للأعضاء (565).

لقد شاركت النساء بالفعل في مؤتمر الحوار الوطني بنسبة (29.4%) بواقع (166) عضوة مقابل (399) عضواً, إلاّ أنه في واقع الأمر تم تغييبهن من هيئة رئاسة المؤتمر باستثناء امرأة تبوأت منصب نائبة للمقرر, وقد مثلت في الثلاث المكونات المستقلة (النساء, الشباب, المجتمع المدني), وتم ترشيح ثلاث نساء لرئاسة فريق كل من الحقوق والحريات،[31] والحكم الرشيد،[32] وفريق صعدة،[33] وقد رفضت القوى التقليدية القبول برئاسة المرأة للفريق، وهو ماتسبب

[31] الكاتبة أروى عثمان.
[32] القاضية أفراح بادويلان.
[33] الشاعرة نيلة الزبير.

في تعطيل عمله لحوالي شهرين, إلاّ أن هذه القوى رضخت للأمر الواقع، وانتصرت المرأة بعد أن ترأست الفريق، وهنا يجب التأكيد على أهمية دور الإرادة السياسية في تمكين النساء من مواقع صنع القرار، فهي اللاعب الرئيس في تمكين النساء.[34]

كل الدراسات التي تناولت مؤتمر الحوار الوطني أكدت على المشاركة الفعالة للنساء من جميع القوى والمكونات السياسية والاجتماعية، سواءً من حيث الحضور، والنقاش وعدد المخرجات الخاصة بالنساء, وقد وصلت القرارات الخاصة بقضايا النساء إلى (168) مادة, وبحسب دراسة قام بها مكون النساء المستقلات.

لقد شاركت أربع نساء في لجنة صياغة مشروع الدستور, الأمر الذي يؤكد أن وجود نساء في هذه اللجنة الهامة أسهم في استيعاب المخرجات التي تصب في صالح المرأة والصادرة في مؤتمر الحوار الوطني الشامل، فمثلاً أحدثت المادة (76) من مشروع الدستور، انتصاراً لمبدأ المواطنة المتساوية، ونصَّت على أن: "تعمل الدولة على سن تشريعات واتخاذ إجراءات لتحقيق مشاركة سياسية فاعلة للنساء، بما يضمن الوصول إلى نسبة لا تقل عن (30%) في الهيئات".

دور المرأة في عملية بناء السلام:

يؤكد قرار مجلس الأمن (1325) الصادر بتاريخ 13 تشرين الأول 2000م على أهمية مشاركة النساء في العملية السياسية والحياة العامة.

على الرغم من تأثير الحرب وانعكاساتها على حياة المرأة, وضعف الإرادة السياسية في إشراك النساء في العمليات السياسية لتمثيل، ومشاركة النساء في العملية السياسية الرسمية لبناء السلام, اعتبرت أغلب القوى السياسية أن مشاركة المرأة في عملية السلام ليست أولوية, إلاً أن النساء استمرين في بذل الجهود لإيصال أصواتهن, وإيجاد مساحة لتمثيل ومشاركة النساء في عملية بناء السلام على مستويات مختلفة, الآن هذه الجهود بحاجة إلى تنسيقها ووضعها في خطة وطنية استناداً إلى القرار الأممي (1325) حتى يتم التنسيق بين البرامج الخاصة لتعزيز دور النساء في عملية بناء السلام, وكي لا تغيب قضايا ودور النساء في أجندة ما بعد الصراع ومرحلة الإعمار.

[34] دراسة أولية عن أوضاع النساء في اليمن أثناء النزاع والصراع المسلح، 2011-2016م لتعزيز مشاركة النساء في عملية بناء السلام وأجندة ما بعد النزاع في إطار القرار 1325 لبرنامج دعم السلام في اليمن، الوكالة الألمانية للتعاون الدولي, إعداد: د.انطلاق المتوكل صـ45.

وقد بادرت المرأة اليمنية من مختلف الأطياف السياسية والاجتماعية في تقديم الإغاثة الإنسانية ومساعدة الأسر المحتاجة، ولاسيما النازحين/ات في مختلف المحافظات, وقامت المرأة بأدوار فعالة سواءً عن طريق منظماتهن أو كمبادرات فردية أو جماعية، وقد بذلت المرأة اليمنية كل الجهود للتخفيف من معاناة النساء وتسهيل وصول المساعدات الإغاثية إليهن.

وعلى مستوى المفاوضات الرسمية في مفاوضات جنيف (1) بتاريخ 16 يونيو 2015م، شاركت امرأة واحدة ممثلة عن المؤتمر الشعبي العام في الوفد الوطني،[35] ونتيجة للضغط من قبل التوافق النسوي ومكتب المبعوث الأممي وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، زاد عدد النساء المشاركات في مفاوضات السلام جنيف (2) (بيل السويسرية) التي عقدت بتاريخ 15نوفمبر2015م إلى امرأتين، بحيث تكون امرأة في وفد ما يسمى بالشرعية, وامرأة في الوفد الوطني، وفي جولة المفاوضات الثالثة التي عُقدت بدولة الكويت بتاريخ 12إبريل 2016م بلغ عدد النساء المشاركات ثلاث نساء، اثنتان على طاولة المفاوضات والثالثة مستشارة لوفد الشرعية, إلاّ أنه قبيل انتهاء مفاوضات الكويت تم استبدال مستشارة وفد الشرعية (برجل).

ومازالت الجهود تبذل من قبل مكتب المبعوث الأممي بصنعاء لإيجاد آليات لإدماج النوع الاجتماعي في عملية بناء السلام, كما جاء في القرار الصادر من مجلس الأمن برقم (1325), سواء في المفاوضات الرسمية, أو مرحلة ما بعد الصراع.

إلاّ أن مشاركة النساء في المفاوضات الرسمية ماتزال دون الطموح, وذلك لأن النساء لم يشاركن كقوى مستقلة تمثل صوت السلام في المفاوضات الرسمية.

وقد حاولت النساء تأسيس كيانات ومبادرات لإنهاء الحرب والعنف وإعادة بناء السلام, وإيصال صوت النساء ومعاناتهن بسبب فقدان الأمن والاستقرار وانعكاسات الحرب، ومن هذه الكيانات :

1. التوافق النسوي اليمني من أجل الأمن والسلام:

تأسس التوافق النسوي اليمني للأمن والسلام من قبل هيئة الأمم المتحدة للمرأة في اليمن، وتم إشهاره في العاصمة القبرصية (لارنكا) في 12 أكتوبر 2015م، وهو تجمع نسوي متنوع طوعي، هدفه الأساس إنهاء الحرب، والعنف، وإعادة بناء السلام, وتطبيع الحياة في اليمن وإيصال

[35] الأستاذة/ فائقة السيد من المؤتمر الشعبي العام.

صوت النساء والسعي لإشراكهن ودعمهن للوصول إلى مراكز صنع واتخاذ القرار في مختلف المجالات الرسمية منها والاجتماعية.

يضم التوافق ناشطات من مختلف المنظمات، والانتماءات السياسية والمدنية, ويستوعب النساء اللائي يدعمن أهدافه, دون انحياز إلى أي طرف من الأطراف.[36]

قام التوافق بعدد من الخطوات بهدف تعزيز مشاركة النساء في العملية السياسية لبناء السلام بالتعاون مع مكتب المبعوث الأممي منها:

الضغط على أطراف الصراع بتمثيل النساء في المفاوضات الرسمية التي جرت في الكويت 2016م، حيث تم إرسال وفد من التوافق النسوي للضغط وتقريب وجهات النظر, وإيصال رسائل للأطراف على طاولة المفاوضات والأطراف الإقليمية والدولية ذات الصلة بعملية بناء السلام في اليمن, وقد قامت المجموعة النسائية بإيصال رسائل تعبر عن رؤية النساء اليمنيات للسلام من خلال عقد لقاءات مع جميع الأطراف المحلية والإقليمية والدولية, وحينها عقد الوفد مؤتمراً صحفياً عبّر فيه عن هموم ومعاناة النساء جرّاء هذا الصراع، وطالب الوفد بما يلي:

- ضرورة الوصول إلى سلام شامل وعادل.
- الالتزام بوقف جميع الأعمال القتالية.
- فتح الممرات للإغاثة الإنسانية.
- الإفراج عن السجناء والمعتقلين والأسرى.
- حماية النساء والأطفال, بما في ذلك وقف تجنيد الأطفال وإعادة تأهيلهم.
- ضمان استمرارية العملية التعليمية وتأمين الخدمات الصحية.

ومن الخطوات الإيجابية التي تحسب للتوافق النسوي من أجل الأمن والسلام, إرساله رؤية متكاملة تفصيلية، أكد فيها على أهمية تحييد الخدمات الأساسية (صحه– تعليم) وأن تكون في أولويات المفاوضات، باعتبارها حقاً للأجيال القادمة, وأيضاً عملية بناء الثقة من خلال حلول ورؤى للإفراج عن المعتقلين والأسرى والمخفيين قسراً.

2. مبادرة شريكات السلام:

تأسست هذه المبادرة الطوعية من قبل مجموعة من القيادات النسائية المؤمنة بثقافة السلام, وأنه يجب أن يكون هناك مسار مجتمعي موازٍ وداعم للمسار الرسمي, يلعب دوراً هاماً في تعزيز

[36] الوثيقة الأساسية للتوافق النسوي , قبرص- لارنكا – 12 أكتوبر 2015م.

السلام على المستوى المجتمعي والقاعدة الشعبية، ويقوم بدور الوسيط بين القاعدة الشعبية والقيادات الرسمية والعكس.

في هذه المبادرة يتم التركيز على المسار الثنائي في بناء السلام كمسار مجتمعي، تلعب النساء فيه دوراً فاعلاً ثقافياً وتاريخياً، حيث تشارك في عملية فض النزاعات وبناء السلام من خلال أنشطة تساهم في تعزيز دور النساء في بناء السلم الاجتماعي.

ومن أنشطة مبادرة شريكات السلام: برنامج (حفيدات بلقيس) لتعزيز دور النساء في بناء الأمن والسلام، وهو بمثابة مرحلة تمهيدية لتطبيق القرار الأممي (1325) من خلال استرجاع المخزون الثقافي لبناء وصناعة ثقافة السلام.

3. كيانات سياسية مدنية (منظمات مجتمع مدني - مبادرات):

تشارك قيادات نسائية في عملية السلام من خلال مكونات سياسية تعمل على إظهار كلفة الحرب، ورفع صوت السلام، حتى وإن كانت بشكل محدود، في ظل ضعف المجتمع المدني في اليمن.

لقد شاركت قيادات نسائية في اللقاءات التشاورية التي تعقدها مؤسسة التنمية السياسية مع مؤسسة (برجهوف)، ومكتب المبعوث الأممي في تقديم رؤى وحلول للإشكاليات المطروحة على طاولة المفاوضات، لضمان مشاركة واسعة من مختلف القيادات المحلية لتعزيز مبدأ الشراكة والديمقراطية، وقد لعبت قيادات نسائية دوراً فاعلاً في الهيئة الوطنية للصلح والسلم والبناء, وهي هيئة طوعية شاركت فيها مجموعة من القيادات النسائية والرجالية، أنشئت لمواصلة الجهود التي بذلتها اللجنة الشعبية للتقريب بين المكونات السياسية، وتهدف إلى إعداد مشروع لمبادرة يمنية لإنهاء الحرب بالحوار السلمي، وصولاً إلى بناء الدولة.

المشاركة في بناء القدرات والتمكين السياسي:

تشارك قيادات نسائية في منظمات المجتمع المدني بدور فاعل في عملية التمكين السياسي للنساء والشابات، للقيام بدور أكبر للمشاركة، والتمثل في عملية السلام كعضو ممثل من المجتمع

المدني في الحوار الوطني، أو من خلال برامج تستهدف القيادات الشبابية السياسية (إناثاً وذكوراً) على مستوى الجمهورية, أو استهداف بناء قيادات نسوية حزبية مثل برنامج (النساء في السياسة)، الذي يستهدف تعزيز الدور القيادي للنساء داخل الأحزاب.

المشاركة في نشر ثقافة السلام:

شاركت العديد من النساء، سواء عبر المؤسسات والمبادرات، في عملية بناء السلام من خلال أنشطة وحملات توعية, استهدفت نشر قيم التعايش والتسامح والتصالح بين أبناء الوطن الواحد، مستهدفة ردم الهوة التي بدأت تظهر في أوساط المجتمع, نتيجة الحرب والصراع القائم, ومن هذه المؤسسات: اتحاد نساء اليمن, اللجنة الوطنية للمرأة، وغيرها من المؤسسات التي تنفذ العديد من البرامج في مجال حماية النساء من العنف أثناء النزاعات.

وفي سياق حماية النساء من العنف تم تأسيس مجموعة "**صانعات السلام**" في مايو 2013م, وقد ضمت مجموعة نساء يمثلن التوجهات السياسية، والاجتماعية من أجل مناصرة وجود بيت آمن للنساء المعنفات, وقد نفذن العديد من الأنشطة في هذا المجال, منها التوعية ولقاءات مع عدد من القيادات السياسية والتنفيذية. [37]

وفي مجال رصد الانتهاكات من الأطراف المتصارعة, فقد شاركت النساء بدور هام في رصد الانتهاكات من جميع الأطراف لتشكل ذاكرة حقوقية, بحيث لايضيع حق الضحايا.

الإمكانيات المتاحة لإشراك المرأة في عمليات السلام:

هناك العديد من المحاولات للاستفادة من الامكانيات المتاحة لإشراك المرأة في عمليات السلام، منها:

1- قبول من القيادات السياسية والحكومية بالعمل في إطار القرار 1325.

2- الجهود المبذولة من قبل الحكومات المتعاقبة، لوضع خطة وطنية لتنفيذ القرار 1325.

[37] دراسة أولية عن أوضاع النساء في اليمن, مرجع سابق , ص 61.

3- تنفيذ العديد من منظمات المجتمع المدني برامج في إطار القرار 1325, من هذه البرامج: التوعية بمضامين القرار, وبرامج مكافحة العنف, وإجراء دراسات ميدانية لإبراز آثار الصراع على النساء.

4- الدور الفاعل الذي تقوم به العديد من منظمات المجتمع المدني والمبادرات والقيادات النسائية أثناء النزاع، برغم الصعوبات التي تعاني منها هذه المنظمات في تأهيل الكوادر ورفع قدرات النساء, بحيث يجعل النساء أكثر قوة في بناء السلام.

5- من الإمكانيات التي أُتيحت لإسماع أصواتهنّ المشاركة في مفاوضات السلام الخاصة باليمن التي انعقدت في الكويت وجنيف عامي 2016 و2017م، ودعم الأمم المتحدة (مكتب المبعوث الأممي) في صنعاء للضغط على أطراف الصراع بتمثيل النساء في عملية بناء السلام، إلى جانب دعم شبكات منظمات دولية وتكتلات وائتلافات محلية، وهذا ماجعل النساء أكثر قوة وتأثيراً في بناء السلام.

التـوصيــات

من أبرز التوصيات التي يمكن أن تخرج بها هذه الدراسة:

1. أهمية إجراء دراسات وأبحاث كمية، ونوعية تهدف إلى رصد أوضاع المرأة اليمنية، ومعرفة احتياجاتها والانعكاسات الناجمة عن الحرب على واقعها ومستقبلها.
2. مضاعفة الجهود لدعم النساء ومساندتهنّ، وخاصة النساء اللائي تعرضن للعنف بكل أشكاله وأنواعه والتركيز على ضحايا العنف أثناء النزوح أو اللجوء، بما يكفل للنساء من ضحايا الحرب تلقي المعونات، كالخدمات الطبية، والنفسية، والاجتماعية التي يمكن لضحايا الانتهاكات اللجوء إليها سواء في المجتمع المضيف أوفي مخيمات النزوح .
3. إدماج الجانب الوقائي للحد من الانتهاكات، والعنف القائم على النوع الاجتماعي ضمن التدخلات الإنسانية، بحيث يكون جزءاً لايتجزأ من المساعدات والتدخلات، وأن تراعي حساسية الاحتياجات للنساء والفتيات في مجتمع كاليمن.
4. وضع خطة وطنية لتنفيذ القرار الأممي 1325 وتنسيق الجهود بين المجتمع المدني والحكومة والمنظمات الدولية للدفع بعملية مشاركة النساء في عملية بناء السلام.
5. ضرورة تعزيز مشاركة النساء في جميع مستويات ومراحل السلام.
6. إدماج مفاهيم النوع الاجتماعي في جميع مراحل الإعداد والتخطيط لمراحل مابعد الصراع، بحيث يتم الالتزام بالكوتا النسائية، وبما لايقل عن 30% في برامج إحلال الأمن، والوفود الخاصة بمفاوضات السلام ونزع السلاح، والعدالة الانتقالية والتعويض، وفي الهيئات الخاصة بمراجعة الدستور وبناء مؤسسات الدولة.

المراجع

1. العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية: الجمعية العامة للأمم المتحدة 1966.
2. إعلان القضاء على التمييز ضد المرأة، 7نوفمبر1967.
3. اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة الصادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة، 18ديسمبر1979.
4. مبادرة المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة، 1990.
5. إعلان الأمم المتحدة بشأن القضاء على العنف ضد المرأة، 1993.
6. تقرير مؤتمر السكان والتنمية بالقاهرة، 1994م، وبرنامج عمله الذي اعتبر العنف مشكلة وخطراً لابد من مواجهته.
7. مقررات وتوصيات المؤتمر العالمي للمرأة، بيجين، ديسمبر1995،التي شملت مناهجه الوقاية من العنف ضد المرأة، وخاصة وقت الأزمات.
8. توصيات وقرارات منظمة الصحة العالمية منذ سنة1996، وخاصة قرارها برقم (220) لعام 2014م، حول الوقاية من العنف.
9. الأهداف الإنمائية للألفية.
10. دليل الإسكوا, حول قرار مجلس الأمن (1325)، والقرارات المكملة له ودور البرلمانيين/ات في تطبيقه , منشورات الأمم المتحدة.
11. خطة الاستجابة الإنسانية، يناير – ديسمبر2016.
12. مشاركة المرأة في مفاوضات السلام/ قوى متساوية لسلام دائم/ http://www.equalpowerlastingpace.org/ar/tag
13. نساء يواجهن الحرب: http://www.icrc.org/ara/resources/documents/misc/5nwhlh.htm
14. تقرير ضحايا الحروب أجساد النساء وأرواحهن(منظمة العفو الدولية).
15. العنف ضد المرأة, دراسات ميدانية حول العنف الجسدي والعنف الجنسي, د.مديحة أحمد عبادة، وأ.خالد ناظم أبودوح, كلية الآداب, جامعة سوهاج, مصر, دار الفجر للنشر والتوزيع2008.
16. العنف ضد المرأة وكيفية مواجهته, دكتور رشدي شحاته أبوزيد, دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر– الإسكندرية – مصر, 2008.
17. العنف ضد المرأة في اليمن, مركز المرأة للبحوث والتدريب, جامعة عدن، 2001.
18. تداعيات الأزمة والحرب على واقع المرأة السورية, الباحثة جانيت عروق, مركز دمشق للأبحاث والدراسات 2017.

19. دراسة أولية عن أوضاع النساء في اليمن أثناء النزاع والصراع المسلح 2011 – 2016, إعداد: د.انطلاق محمد عبد الملك المتوكل, مارس 2017.
20. تقرير مسح رصد حالات الانتهاكات والعنف القائم على النوع الاجتماعي والأضرار الواقعة على النساء, إعداد اللجنة الوطنية للمرأة , يوليو2016.
21. التقارير السنوية لاتحاد نساء اليمن عن حالات العنف القائم على النوع الاجتماعي للأعوام 2016-2015.